

مشروع بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في ١٠ تموز ١٩٦٥

بشأن البند رقم ٨٦ المعنى سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس،

تعلم مصرُ تأييدها لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد جنوب افريقيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

أما الموضوع الثاني فيتعلق بمسألة الاضطهاد في الشرق الأوسط - قضية فلسطين - التي هي من القضايا الأساسية التي تهم جميع شعوب العالم.

مشروع بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها رقم سبعين

السيد الرئيس،

تعلم مصرُ تأييدها لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد جنوب افريقيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

أن الموضوع محل نقاشنا اليوم يحظى لدينا وبالقطع لدى الآخرين بأهمية قصوى نظراً لكونه أحد الاسس اللازمة لضمان تحقيق السلم والامن والاستقرار على الساحة الدولية، وأحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدول المتقدمة.

إن مصر ترى أن سيادة القانون هو مبدأ لا غنى عنه على المستوى الدولي، وأن الانتهاكات لهذا المبدأ هي أحد أهم الاسباب وراء النزاعات والمشاكل التي يشهدها عالمنا اليوم. ومن ثم، فإنه من الحتمي ضمان التزام الدول بتطبيق القانون الدولي، والمتمثل بصفة أساسية في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقوانين الصادرة عن المنظمات ذات الصلة، إضافة إلى حتمية احتلال المحاكم لادارة وتنفيذ هذه

أخرى، يتعين تنشيط وتفعيل الآليات ذات الصلة القائمة وآليات المتابعة لضمان التنفيذ الفعال لمبدأ سيادة القانون. ونؤكد في ذلك الخصوص على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد وكذا

القانون بـسـكـرتـارية الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

تري مصر أن التعاون لبناء قدرات الدول لجعلها أكثر قدرة على تطبيق مبدأ سيادة القانون، استناداً

إلى مبدأ المائدة السادسة من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية تعزيز سيادة القانون في أفريقيا كإحدى أولويات